ترجيحات العلامة ابن عثيمين في التفسير

(دلالة السياق نموذجاً)

إعداد

د. عبد الله بن محمد الجيوسي

جامعة اليرموك ـ الأردن





288 Blank

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على من كان للعالمين بشيراً ونذيراً، وعلى آله ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، **وبعد؛**

فهذه ورقة تعنى بإبراز مدى عناية العلامة المفسر ابن عثيمين ~ بالسياق القرآني، والاعتماد عليه في ترجيح معنى من المعاني التي اختلف فيها المفسرون؛ فالسياق القرآني يعد عمدة من أعمدة الترجيح بين المعاني، كما تلقي الضوء على المنهجية التي سلكها العلامة في هذا الترجيح، وتذكر نماذج لهذه الترجيحات، وتبرز المواطن التي رد فيها بعض أقوال بعض المفسرين اعتماداً على قاعدة السياق.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: ما مدى اعتماد العلامة المفسر ابن عثيمين ~ على السياق لترجيح معنى من المعاني؟

وفي الإجابة عن ذلك كشفت لنا الدراسة عن مكانة السياق لدى المفسرين، وتتبعت حديث العلامة المفسر عن السياق أولاً فيما سطره في مقدمته عن أصول التفسير، وثانياً ما أورده في ثنايا تفسيره ونص عليه.

وقد اقتضت الدراسة بعد ذكر المقدمات التي تعد مدخلاً للدراسة تناول ما رجح فيه المعنى وكان السياق على خلافه، وما رجح فيه المعنى اعتماداً على السياق، واختتمت الدراسة بذكر أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وأتبعت بتوصيات



للدراسين في مجال الدراسات القرآنية.

منهج الدراسة وحدودها:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في الدراسة، حيث كانت المحاولة لجمع ما ذكره المفسر من كلام حول السياق في ثنايا تفسيره بما تيسر للباحث الوقوف عليه من تفسيره؛ فمعلوم أن المطبوع من تفسيره لا يشمل القرآن كله، وقد كان لموقع الشيخ ـ عليه الرحمة ـ أكبر الدور في تقريب تراث الشيخ التفسيري، وكان لحوسبة كتبه أكبر الدور في استقصاء المواطن التي أوردها الشيخ معتمداً على السياق.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث حسب التفصيل الآتي: **المبحث الأول** وكان تعريفاً بالشيخ وبتفسيره، وفيه مطالب، وأما **المبحث الثاني** فكان عبارة عن استنباط أبرز القواعد الترجيحية لدى الشيخ، وفيه مطالب، وأما **المبحث الثالث** فقد تركز على أهمية السياق كما تبدو في تفسير الشيخ، وفيه مطالب ـ كذلك، وأتبعت الدراسة بخاتمة وتوصيات.

المبحث الأول

تعريـف بالشـيخ وبتفسـيره

وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعـريـف بالمفسـر

ونتحدث فيه بإيجاز عن اسم المفسر ونسبه ومكانته العلمية وآثاره، وتراثه التفسيري على النحو الآتي:

١ـ اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله، محمد بن صالح بن سليمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن عبدالله بن عبدالرحمن بنِ أحمد بن مقبل؛ مِن آل مقبل؛ مِن آل رَيِّسْ الوهيبي التميمي، وجَدُّه الرابع عُثْمَان أُطْلِقَ عليه: عثيمين؛ فاشتهرَ بهِ، وهو مِن فخْذ ـ وْهَبَه ـ مِن تميم، نَزَحَ أجدادُه مِن الوَشْم إلى عنيزةَ .وُلِدَ الشيخُ في مدينةِ عنيزةَ ـ إحدى مُدُنِ القصيم ـ عامَ (١٣٤٧هـ) في السابعِ والعشرين مِن شهر رمضانَ المباركِ، وتوفي في مدينة جدة عام ١٤٢١هـ إثر مرضٍ أقعده مدة من الزمن، ~ رحمة واسعة[(١)].

٢ـ مكانته العلمية وآثاره:

احتل الشيخ مكانة علمية متميزة أسهم فيها أمور، **منها**: مؤلفاته التي منها ما كان مباشراً زاد عددها على ١٢٠ مؤلفاً بين كتاب ورسالة وشرح واختصار وتعليق وغيره، ومنها ما كان في أصله دروساً صوتية قام طلبة العلم بتفريغها، أما دروسه

(١) انظر: ترجيحات العلامة ابن عثيمين، رحمه الله، في تفسيره من أول آية (١١٣) من سورة آل عمران وحتى آية (١٠٠) من سورة النساء، صالح بن سعود بن عبدالله العبداللطيف، رسالة ماجستير في قسم الكتاب و السنة ـ جامعة أم القرى، (١٤٢٩)، ص ١٦ وما بعدها.

الصوتية فقد زادت ـ كما أشار بعضهم ـ على ٦٠٠٠ ساعة صوتية[١].

٣ ـ تراثه التفسيري:

يعنينا من نتاجه ما كان متصلا بالتفسير، **فمن المؤلفات:**

• شرح مقدّمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، القواعد الحسان في علوم القرآن، أصول في التفسير ومنها تفسيره المتفرق والذي قام بجمعه عدد من طلبة العلم، **ومنها:**

• تفسير القرآن الكريم (آل عمران ـ النساء ـ المائدة) جمع الشيخ د . أحمد بن عبدالرحمن القاضي، ولعل أطول تفسير عرف للشيخ من سورة الفاتحة وحتى الآية ٥٢ من سورة الأنعام جمع الشيخ د . عبدالرحمن بن صالح الدهش[٢].

• تفسير القرآن الكريم (النور ـ النمل) الشيخ د . سامي بن محمد الصقير.

• تفسير القرآن الكريم (سبأ ـ ص ـ فاطر) الشيخ فهد بن ناصر السليمان.

وقد ذكر بعض طلبة العلم أن نتاجه العام في التفسير الصوتي **اتخذ ثلاثة أشكال**[٣]:

١ ـ **التفسير العام**؛ حيث لم يرتبط الشيخ بكتاب تفسير ينطلق منه، وهذا يشمل الدرس الخاص بالطلبة، وابتدأ الشيخ التفسير فيه من أوَّل القرآن وانتهى فيه إلى سورة الأنعام، ولم يتمَّها . ويشمل تفسيره في اللقاءات العامة حيث فسَّر الشيخ خلالها كثيراً من المفصَّل، ومواضع متفرقة من القرآن .

(١) للمزيد يمكن الاطلاع على موقع العلامة، رحمه الله، على الانترنت (www.ibnothaimeen.com) وانظر رسالة ترجيحات ابن عثيمين ـ صالح، ص ٢٣.

(٢) انظر ما كتبه فضيلة الدكتور أحمد البريدي، على ملتقى أهل التفسير(www.tafsir.org)، حول منهج الشيخ، رحمه الله، وهي عبارة عن مقتطعات مختارة من رسالته التي كان عنوانها: جهود الشيخ ابن عثيمين في التفسير وعلوم القرآن: جمعاً ودراسة، وهي رسالة دكتوراة، من جامعة محمد بن سعود، وكنت أود الاطلاع عليها لكن لم يتيسر لي ذلك.

(٣) انظر مقالا بعنوان: منهج الشيخ ابن عثيمين في التفسير ـ عبد الرحمن الصالح الدهش، مجلة البيان ـ المنتدى الاسلامي، ع ١٦٠، ص ٤٥



٢ ـ **التفسير الذي ارتبط فيه الشيخ بتفسير الجلالين**، فكان منطلقاً له، ولم يقتصر عليه، وبلغ فيه سورة الزخرف، ولم يتمها أيضاً.

٣ ـ **التفسير المفرَّق**، ويتمثل في تفسير الشيخ للآيات التي تمر في أثناء شرحه لكتابٍ ما، وهي كثيرة، وربما أسهب الشيخ في تعليقه عليها، ورجَّح فيها.

ومع تعدد الطرق التي تناول الشيخ التفسير من خلالها إلا أن منهجه فيها متقارب، حيث اتفقت في كثير من المعالم .

وهذه الورقة تعنى بالحديث عن أحد دعائم الترجيح التي اعتمدها الشيخ في ترجيح معاني الآيات، وبخاصة عند تعدد الأقوال في الآية الواحدة، وهو السياق، وقبل الشروع في الحديث عن السياق عند الشيخ نشير إلى المقصود بالسياق والمراد بمقتضى السياق.

المطلب الثاني: مفهوم السياق ودلالته

لغة: قال ابن فارس ~ : «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو:حدو الشيء يقال ساق يسوق سوقا. والسيقة: ما استيق من الدواب... وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها»[1].

وقال الراغب الأصفهاني ~ : «سوق الإبل: جلبها وطردها، يقال: سقته فانساق.. والسويق سمي لانسواقه في الحْلق من غير مضغ»[2].

وبهذا يتضح أن السياق يدور حول معنى التتابع والاتصال، فسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.

(١) معجم مقاييس اللغة، ابو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، دار اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م، ج٣/ ٩٠.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم، دار القلم دمشق، ص٥١٤.

اصطلاحاً:

تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية[(١)].

دلالة السياق:

تحدث العلماء عن السياق ودلالته، واستخدموا ألفاظاً مختلفة في هذا الباب، وكلها تؤدي الاستعمال نفسه، ففي حين يسمى مقتضى السياق، يسمى عند بعضهم دلالة السياق

وقد تكلم العلماء على السياق وأشاروا إليه في ثنايا حديثهم، وإن كان عند قدمائهم بألفاظ غير هذا اللفظ، لكن عنايتهم به معروفة عند الطبري،ومشاهير المفسرين[(٢)]، ويقول ابن تيمية ~ في بيان أن السياق عنده هو الأصل العظيم في فهم كتاب الله وسنة رسوله: «فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية».

وعده السيوطي من الشروط الواجب مراعاتها لدى المفسر قال: وعليه بمراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف، والغرض الذي سيق له الكلام»[(٣)].

وتنبهت له مدرسة المنار ونصت على أهميته، من ذلك قول صاحب المنار: «والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه، وينظر فيه، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية... وأن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى،

---

(١) للمزيد انظر رسالة بعنوان: السياق القرآني و أثره في الترجيح الدلالي، محمود، المثنى عبد الفتاح ـ دكتوراه ـ الأردن ـ جامعة اليرموك. ـ كلية الشريعة.

(٢) يؤكد هذا وجود رسالة علمية بعنوان: السياق وأثره في توجيه المعنى في تفسير الطبري في تفسيره جامع البيان... محمد بنعده... دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب، ظهر المهراز/ فاس.

(٣) الإتقان في علوم القرآن، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ، ج٢/ ٤٨٨.



وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته»[(١)].

وذكره دراز في مقدمة شروط المفسر قائلا: «إن السياسة الرشيدة في دراسة النسق القرآني تقضي بأن يكون هذا النحو من الدرس هو الخطوة الأولى فيه، فلا يتقدم الناظر إلى البحث في الصلات الموضعية بين جزء وجزء منه إلا بعد أن يحكم النظر في السورة كلها بإحصاء أجزائها، وضبط مقاصدها»[(٢)].

المطلب الثالث: ضوابط استعمال السياق في الترجيح بين المعاني:

من خلال استقراء المواطن التي ذكر فيها الشيخ ابن عثيمين السياق، واستدل به يمكننا تلمس أبرز الدلالات التي استخدمها للترجيح بين المعاني، **على النحو الآتي:**

١ـ **دلالة النقل**: فقد يكون النقل أحد الأركان التي اعتمد عليها في ترجيح معنى مستدلاً بدلالة السياق، ومن ذلك: «أي تفسير القرآن بالقرآن، قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسراء: ٦٠)، فالمراد بها رؤية العين، لا رؤية المنام، يقول الله تعالى في سياق الآيات في المعراج: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ (النجم: ١١)، الفؤاد القلب، والمعنى أن ما رآه النبي ﷺ بعينه فإنه رآه بقلبه وتيقنه وعلمه»[(٣)].

٢ـ دلالة اللغة: ومن الأمثلة التي تدل على ترجيحه دلالة اللغة بدلالة السياق:

ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ (البقرة: ١٨٤)، قال: [أياماً] مفعول لقوله تعالى: [الصيام] (البقرة: ١٨٣)؛ لأن الصيام مصدر يعمل عمل فعله، أي كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات؛ و [أياماً]: نكرة؛ والنكرة تفيد القلة، وتفيد الكثرة، وتفيد العظمة، وتفيد الهون بحسب السياق؛ لما قرنت

(١) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) ـ محمد رشيد بن علي رضا ـ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سنة النشر: ١٩٩٠م، ج١/ ٢٠.

(٢) النبأ العظيم، محمد عبدالله دراز، دار القلم ـ الكويت، ص ١٥٨.

(٣) تفسير ابن عثيمين، ٤/ ١١. (حاولت الحصول على النسخة المطبوعة لتفسير الشيخ لكن لم أتمكن من ذلك، ولهذا سأعتمد نسخة الشاملة للتوثيق.

هنا بقوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍۚ ﴾ (البقرة: ١٨٤)، أفادت القلة؛ يعني: هذا الصيام ليس أشهراً؛ ليس سنوات؛ ليس أسابيع؛ ولكنه أيام معدودات قليلة؛ و [معدودات] من صيغ جمع القلة؛ لأن جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم من صيغ جمع القلة؛ يعني: فهي أيام قليلة»[(١)].

وقد يجعل الاستعمال اللغوي مرجحاً للمعنى، كما في المثال التالي: «وقوله تعالى: ﴿ لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (البقرة: ١٤٣)، [إلا] أداة حصر؛ وهذا الاستثناء من أعم الأحوال؛ إذا كان الاستثناء مفرغاً يقولون: إنه استثناء من أعم الأحوال، يعني: ما جعلنا بأي حال من الأحوال هذه القبلة إلا لهذه الحال فقط لنعلم من يتبع؛ والمراد بـ [الرسول] محمد ﷺ؛ وأظهر وصفه في موضع الإضمار تنويهاً بصدقه، وحثاً على اتباعه؛ إذ مقتضى السياق لولا ذلك أن يقال: إلا لنعلم من يتبعه. والأصل في «الاتباع» المشي خلف الإنسان؛ وهو يختلف باختلاف السياق: إن تعلق بأمور حسية فمعناه: أنك تمشي خلفه في الشارع، وما أشبه ذلك؛ وإن تعلق بأمور معنوية يكون المراد به التأسي بأفعاله، وأقواله؛ وهنا علق بأمور معنوية؛ فيكون المراد به التأسي بأقواله وأفعاله»[(٢)].

٣ـ دلالة الآثار وأقوال السلف: كما نجده يوجه أقوال بعض المفسرين معللاً ما ذهبوا إليه من المعنى مبرراً أن اختيارهم كان مراعاة لسياق الكلام، ومن أمثلة ذلك تفسير ابن عباس للأسباب بالمودة **في الآية التالية:**

قوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ﴾ (البقرة: ١٦٦)؛ الباء هنا إما أن تكون بمعنى «عن»؛ أو تكون صلة بمعنى أنهم متشبثون بها الآن، ثم تنقطع بهم كما ينقطع الحبل بمن تمسك به للنجاة من الغرق؛ و(الأسباب) جمع سبب؛ وهو ما يتوصل

(١) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٢٦٠.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٨٩.

به إلى غيره؛ والمراد بها هنا كل سبب يؤملون به الانتفاع من هؤلاء المتبوعين، مثل قولهم: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ (العنكبوت: ١٢)، وقول فرعون لقومه: ﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ (غافر: ٢٩)؛ فهذه الأسباب التي سلكها المتبعون ظناً منهم أنها تنقذهم من العذاب إذا كان يوم القيامة تقطعت بهم؛ ولا يجدون سبيلاً إلى الوصول إلى غاياتهم؛ وفسر ابن عباس { [الأسباب] هنا بالمودة؛ أي تقطعت بهم المودة؛ وهذا التفسير على سبيل التمثيل؛ والآية أعم من ذلك؛ ووجه تفسير ابن عباس { أن الآية في سياق محبة هؤلاء المشركين لأصنامهم.

فهو قد أشار إلى أن تفسير ابن عباس جاء مناسباً للسياق الذي هو في محبة المشركين وأصنامهم، لكن نجد أن ابن عثيمين رجح كون المعنى أعم مما أشار إليه ابن عباس { .

٤ـ **دلالة العقل أو الحس**: وأوضح ما يستخدم دلالة العقل أو الحس في قبول معنى ورده، عندما يكون للفظة أكثر من استعمال، بمعنى أن اللفظة تكون من المشترك اللفظي، فنجده يستبعد بعض المعاني وليس من دلالة لهذا الاستبعاد إلا الدلالة العقلية، ويوظف السياق لذلك، ومن الأمثلة على هذا:

ما ذكره من معنى التكاثر واستبعده عند تفسير قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾ (التكاثر: ٢)، حيث قال: وقيل: إن المعنى: حتى أصبحتم تتكاثرون بالأموات كما تتكاثرون بالأحياء، فيأتي الإنسان فيقول: أنا قبيلتي أكثر من قبيلتك وإذا شئت فاذهب إلى القبور عد القبور منا، وعد القبور منكم فأينا أكثر؟ لكن هذا قول ضعيف بعيد من سياق الآية. والمعنى الأول هو الصحيح أنكم تتكاثرون إلى أن تموتوا.

٥ـ **دلالة قواعد الترجيح**، وأعني بها تلك القواعد التي اعتمد عليها في الترجيح بدلالة السياق، وهو الأغلب الأعم لديه، وهو ما يوضحه المبحث القادم.

المبحث الثاني

قواعد الترجيح بدلالة السياق لدى الشيخ ابن عثيمين

وفيه مطالب:

المطلب الأول: معنى الترجيح والصيغ الدالة عليه

أولاً: معنى الترجيح: الترجيح: تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر(١).

كثيراً ما يرجح الشيخ ابن عثيمين معنى من المعاني التي يوردها في تفسير الآية الكريمة، ولا يكتفي بذكر الأقوال، ولو دققنا النظر في منهجيته التي استند إليها في الترجيح لوجدنا أنها منهجية منضبطة في الغالب الأعم، لكن القراءة الدقيقة في تفسير ابن عثيمين تكشف لنا عدم وجود منهجية واحدة لدى الشيخ ابن عثيمين في ذكر أقوال المفسرين في الآية واختلافهم فيها:

- فقد يذكر أحياناً أقوال المفسرين كاملة ثم يرجح أحدها،
- وقد يذكر قولاً ويشير إلى اختياره ثم يستبعد الأقوال الأخرى،
- وقد يقتصر على ذكر القول الراجح منها، ويكتفي بالإشارة إلى وجوه أخرى،
- وقد يلمح إلى وجود أقوال أخرى عند ذكر الفوائد، وليس في ثنايا تفسير الآية،

ومن الأمثلة التي استدل بدلالة السياق عليها في الفوائد، ما ذكره في المثال التالي: «**والفائدة الثانية**: تكون بحسب السياق: ففي هذه الآية: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: ١٥٩)، الفائدة: التعظيم؛ لأن قوله: [يلعنهم الله] أبلغ في التعظيم من «أولئك نلعنهم»؛ لأن المتكلم إذا تحدث عن نفسه بصيغة الغائب صار أشد

(١) كتاب التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي.



هيبة، مثل قول الملك: إن الملك يأمركم بكذا، وكذا؛ وأمر الملك بكذا، وكذا ويعني نفسه».

• وقد يترك الأمر محتملاً دون أن يحسم أحد الأمرين، ولا يرجح مع أن السياق يشهد لأحدهما، ومن ذلك: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ (ق: ٢١)، جاءت يعني يوم القيامة كل نفس، أي كل إنسان كل بشر. ويحتمل أن يكون معنى كل نفس من بني الإنسان ومن الجن أيضاً، ممن يلزمون بالشرائع، لأننا إن نظرنا إلى السياق وهو قوله: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥ﴾ (ق: ١٦) الخ.. قلنا: المراد بالنفس هنا نفس الإنسان، وإذا نظرنا إلى أن الشرائع تلزم الجن كما تلزم الإنس، وأن الجن يحشرون يوم القيامة، ويدخل مؤمنهم الجنة، وكافرهم النار، قلنا: إن هذا عام، فالله أعلم بما أراد(١).

ثانياً: الصيغ الدالة على الترجيح

أورد المفسر في ثنايا تفسيره عبارات كثيرة يفهم منها أنه يرجح معنى على آخر، لكن بالتدقيق نلمس عدم وجود عبارات بعينها تدل على ترجيحه لمعنى أو اختياره له، ويؤكد هذا ما قام به بعض الباحثين من حصر لهذه الألفاظ، لكنه كان يتحدث عن الألفاظ الدالة على الترجيح بعامة، وليست مختصة بدلالة السياق، ولأنه لم يخصص ألفاظاً بعينها لتدل على كل نوع من أنواع الترجيح، فنكتفي بالإشارة إليها مع الإحالة إلى من فصل في ذلك

و يمكن حصر أساليب الترجيح وأشهرها التي ذكرها ابن عثيمين فيما يأتي:

• «(الأظهر، أظهرها، والقول الظاهر، والذي يظهر لي، أظهر ما قيل)، وقد استعمل هذه الصيغ (١) نحو: تسعة عشر مرة .

(١) للمزيد انظر ترجيحات ابن عثيمين في التفسير من الآية (١٠٨) من سورة البقرة وحتى الآية (١١٢) من سورة آل عمران، حسن بن ثابت بن صلاح الحازمي، رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى، ص ٤٤.

• (أقرب، وأقربها)، وقد استعمل هذه الصيغ (٢) نحو: ثلاث مرات.

• (وهذا أعم)، (وهذا أحسن)، (وهذا أسلم)، وقد استعمل هذه الصيغة (٣) نحو: ثماني مرات .

• (والمراد به هنا) (والمراد)، وقد استعمل هذه الصيغة (٤) نحو: أربع مرات.

• (والصحيح). وقد استعمل هذه الصيغة (٥) نحو: أربع عشرة مرة»

فألفاظ الترجيح عنده متنوعة، عبارات تفيد (التصويب، أو التصحيح أو تفيد الأولى، أو التعيين، أو التحسين، أو الأظهر أو الأرجح)[١] .

المطلب الثاني: قواعد الترجيح بدلالة السياق:

في الآتي محاولة لحصر قواعد ترجيح الشيخ للمعاني اعتماداً على دلالة السياق، لكن نود أن ننوه إلى أن بعض هذه القواعد قد تحدث عنها صراحة وذكرها في كتابه المعروف (أصول في التفسير) وأكثرها استطعنا استنباطها من كلامه في ثنايا التفسير، بيان ذلك:

*** القاعدة الأولى: تقديم الحقيقة الشرعية على اللغوية عند الاختلاف إلا بدليل.**

يدل لذلك قوله: «ما تقتضيه الكلمات من المعاني الشرعية أو اللغوية حسب السياق، فإن اختلف الشرعي واللغوي، أخذ بالمعنى الشرعي إلا بدليل يرجح اللغوي»[٢] .

وقد أوضح هذه القاعدة في كتابه أصول في التفسير وأورد لها مثالاً يزيدها وضوحاً، وفي الآتي نص كلامه: الاختلاف الوارد في التفسير المأثور **ثلاثة أقسام:**

(١) للمزيد من الاطلاع على تفصيلات هذه العبارات ينظر رسالة (ترجيحات ابن عثيمين حتى سورة النساء) للباحث صالح بن سعود العبداللطيف، رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى ـ ١٤٢٩هـ ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) أصول في التفسير، ابن عثيمين، ص ٢.

١ـ **اختلاف اللفظ والمعنى**، والآية لا تحتمل المعنيين معاً للتضاد بينهما، فتحمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره، وقد مثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٣)، فقد نقل قول ابن عباس: غير باغ في الميتة ولا عاد في أكله، وقيل: غير خارج على الإمام ولا عاص بسفره، ثم قال: «والأرجح الأول لأنه لا دليل في الآية على الثاني، ولأن المقصود بحل ما ذكر دفع الضرورة، وهي واقعة في حال الخروج على الإمام، وفي حال السفر المحرم وغير ذلك»[١]، فانظر كيف استدل للمعنى بدلالة السياق الذي وردت فيه الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

كما أورد مثالاً آخر على القاعدة نفسها، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ (البقرة: ٢٣٧)، حيث ذكر قول علي بن أبي طالب > في الذي بيده عقدة النكاح قال: هو الزوج[٢]، وقال ابن عباس: هو الولي[٣]، ورجح الأول لدلالة المعنى عليه، ولأنه قد روي فيه حديث عن النبي ﷺ. وتوضيحه أن الآية في سياق الحديث عن الزوجية فاعتبار المقصود بالآية عائد إلى الزوج أولى من اعتباره عائداً إلى الولي.

وعن تطبيقه لهذه القاعدة في تفسيره ومدى التزامه بها نجد المثال الآتي يوضحه:

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗا﴾ (البقرة: ٢٣١): «يقول المستهزئ بآيات الله الكونية: ـ ما هذا؟ كيف يكون النصر لليهود على العرب ـ على بني كنعان، وعدنان، وقحطان؛ كيف هذا وهم بنو إسرائيل؟!» وما أشبه ذلك؛ لكن المؤمن يستسلم لأمر الله عزّ وجلّ الكوني كما يستسلم لأمره

(١) أصول في التفسير ص٢٦.
(٢) تفسير ابن عثيمين ٥/ ١٠٢.
(٣) أصول في التفسير ١/ ٢٦، ذكره الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق ـ أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط ١، ٢٠٠٠م، ٥/ ١٤٧.



الشرعي؛ ويرى أنه في غاية الحكمة، وفي غاية الإتقان، وأنه في مكانه، وأن ما حدث فهو واقع موقعه، وأن الحكمة تقتضي ذلك؛ لأن الله عزّ وجلّ حكيم؛ لا يصنع شيئاً إلا لحكمة؛ فالمهم أن الاستهزاء بالآية الكونية يمكن أن يكون؛ وقد نهى الله تعالى أن تتخذ آياته هزواً؛ وهو عام للكونية، والشرعية؛ لكن بما أن الآية في سياق الآية الشرعية تكون أخص بالآيات الشرعية منها بالآيات الكونية»[1].

واضح أنه في هذا المثال لا يمنع أن يدخل في معنى الآية الاستعمال الكوني، لكنه يرى أن الأولى تخصيصه بالمعنى الشرعي.

ومثال آخر على هذه القاعدة:

تفسير معنى الأسباط الوارد في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ (البقرة: ١٣٦)، ذكر ابن عثيمين نقلاً عن كلام العلماء في معنى الأسباط، الأنبياء وهم أخوة يوسف.

ومنهم من قال هم شعوب الأنبياء ورجح هذا القول، لاعتبارات، وما اختاره ابن عثيمين أوفق للسياق وأكثر انسجاماً مع الحقيقة الشرعية، لأن الأصل اللغوي للكلمة تدل على أنهم أولاد البنات[2].

*** القاعدة الثانية: الأصل في الكلام أن يجرى على ظاهره، وألا يصرف عن الظاهر إلى غيره إلا إذا تعذر حمله على الظاهر.**

أما عن مدى التزامه بهذه القاعدة فنجده من خلال تفسيره، فهو يرد أقوال كبار المفسرين، مثل ابن كثير تطبيقاً لهذه القاعدة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (البقرة: ٩٤)، فبعد أن ذكر قول أكثر المفسرين في الآية رجحه

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ١٠٢.

(٢) للمزيد انظر ترجيحات ابن عثيمين حتى الآية (١٠٨) من سورة آل عمران، ص ٤٥٣.

مع أن ابن كثير ذكر قولاً آخر ورده مستدلاً بظاهر السياق، **فقال:**

«وظاهر الآية الكريمة على ما فسرنا أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يتحداهم بأنه إن كانت الدار الآخرة لهم كما يزعمون فليتمنوا الموت لِيَصِلوا إليها؛ وهذا لا شك هو ظاهر الآية الكريمة؛ وهو الذي رجحه ابن جرير، وكثير من المفسرين؛ وذهب بعض العلماء إلى أن المراد بقوله تعالى: [فتمنوا الموت] أي فباهلونا، وتمنوا الموت لمن هو كاذب منا؛ فتكون هذه مثل قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ (آل عمران: ٦١)، فيكون المعنى: تمنوا الموت عن طريق المباهلة؛ ورجح هذا ابن كثير؛ وضعف الأول بأنه لو كان المراد: تمنوا حصول الموت لكانوا يحتجون أيضاً علينا نحن، ويقولون: أنتم أيضاً إن كنتم تقولون: إن الدار الآخرة لكم فتمنوا الموت؛ لأن تحديكم إيانا بذلك ليس بأولى من تحدينا إياكم به؛ لأنكم أنتم أيضاً تقولون: إن الدار الآخرة لكم، وأن اليهود بعد بعثة الرسول ﷺ في النار؛ فتمنوا الموت أنتم أيضاً، والجواب عن ذلك أنا لم ندع أن الدار الآخرة خالصة لنا من دون الناس؛ بل نؤمن بأن الدار الآخرة لكل من آمن وعمل صالحاً سواء كان من هذه الأمة أم من غيرها؛ وهذا المعنى الذي نحا إليه ابن كثير ~ مخالف لظاهر السياق؛ فلا يعوَّل عليه؛ وقد عرفت الانفكاك منه..»[1].

وقد يشكل حمل اللفظ على ظاهره، مع السياق، وفي هذه الحالة نجده يقدم دلالة السياق على الظاهر، ويوضح هذا كلامه عند قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (البقرة: ٢٧٣)؛ «هل النفي للقيد؛ أو للقيد والمقيد؟ إن نظرنا إلى ظاهر اللفظ فإن النفي للقيد؛ أي أنهم لا يلحون في المسألة؛ ولكن يسألون؛ وإن

(١) تفسير ابن عثيمين ٣/ ٢٢٩



نظرنا إلى مقتضى السياق ترجح أنهم لا يسألون الناس مطلقاً؛ فيكون النفي نفياً للقيد ـ وهو الإلحاف، والمقيد ـ وهو السؤال؛ والمعنى أنهم لا يسألون مطلقاً؛ ولو كانوا يسألون ما حسبهم الجاهل أغنياء؛ بل لظنهم فقراء بسبب سؤالهم؛ ولكنه ذكر أعلى أنواع السؤال المذموم ـ وهو الإلحاح؛ ولهذا تجد الإنسان إذا ألح ـ وإن كان فقيراً ـ يثقل عليك، وتمل مسألته؛ حتى ربما تأخذك العزة بالإثم ولا تعطيه؛ فتحرمه، أو تنهره مع علمك باستحقاقه؛ وتجد الإنسان الذي يظهر بمظهر الغني المتعفف ترق له، وتعطيه أكثر مما تعطي السائل»[1].

وأحيانا كان يترك العمل بالقاعدة، وذلك إذا ترتب حمله على الظاهر إشكال في المعنى، وسأوضحه بمثال في موطنه عند الحديث عن أهمية السياق.

*** القاعدة الثالثة: حمل اللفظ على عمومه وعدم تخصيصه إلا بوجود قرينة تصرفه عن ذلك:**

وهذه القاعدة منسجمة مع ما أشار إليه العلماء عند حديثهم عن أسباب النزول، والقاعدة هي: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقد سار على ذلك في تفسيره، مقدماً عموم اللفظ، سواء على صعيد المعنى الإجمالي أم على صعيد معنى اللفظة الواردة في الآية، ومثال ذلك: معنى الحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (البقرة: ١٩٦)، هل الحصر بعدو أو به وبغيره، ذكر القولان: ثم قال: «والصواب القول الثاني: أن الإحصار يكون بالعدو، وبغيره. فإن قال قائل: إن قوله تعالى في سياق الآية: [فإذا أمنتم] يشير إلى أن الإحصار المذكور بعدو؟ فالجواب: أن ذكر بعض أفراد العام بحكم يوافق العام لا يقتضي التخصيص، كما هو قول المحققين من أهل أصول

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٩٢



الفقه، وغيرهم؛ ونظير ذلك حديث جابر > : «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم؛ فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»؛ فإن قوله: «فإذا وقعت الحدود...» الخ لا يستلزم اختصاص الشفعة بما له حدود، وطرق؛ بل الشفعة ثابتة في كل مشترك على القول الراجح»[1].

ومثال آخر يوضح فيه ضرورة حمل اللفظ على عمومه قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، قال:

«إذاً إذا مر بك مثل هذا في القرآن الكريم [الْإِنْسَانُ] فلا تحمله على الكافر إلا إذا كان السياق يُعَيِّنُ ذلك، فإذا كان السياق يراد به ذلك، صار هذا عاماً يراد به الخاص، لكن إذا لم يكن في السياق ما يعين ذلك فاجعله للعموم، اجعله إنساناً بوصف الإنسانية، والإنسانية إذا غلب عليها الإيمان اضمحل مقتضاها المخالف للفطرة»[2].

هذا هو الأصل في حمل الألفاظ، وهو ما أكده في موطن آخر حيث قال: اعلم أنه كلما جاء في القرآن كلمة: (مبين) فهي بمعنى مبين في ذاته، مبين لغيره، إلا ما دل السياق أن المراد البين في ذاته، وواضح من كلامه أن الأصل حمل اللفظ على عمومه ما لم تأت قرينة تصرفه إلى الخصوص.

وقد يخصص بعض الألفاظ بمعان ويستبعد آخر اعتماداً على السياق، ومن ذلك:

تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَـٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ (البقرة: ٢٦٨)، قال: "أي يهددكم الفقر إذا تصدقتم؛ وقوله تعالى: [بالفحشاء] أي البخل؛ وإنما فُسِّر بالبخل؛ لأن فحش كل شيء بحسب القرينة، والسياق؛ فقد يراد به الزنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٣٢)؛ وقد يراد به اللواط، كما في قوله تعالى عن لوط إذ قال لقومه: [أتأتون الفاحشة] (الأعراف: ٨٠)؛ وقد يراد به ما يستفحش من الذنوب

(١) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٣٢٢

(٢) تفسير ابن عثيمين ٦/ ٧٧



عموماً، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ﴾ (الشورى: ٣٧)[١].

*** القاعدة الرابعة: مراعاة المناسبة**

أو بيان المناسبات على اختلاف أنواعها، فهناك المناسبة بين السور، والمناسبة بين الآيات، والمناسبة بين كلمات السورة الواحدة، والمناسبة بين السورة واسمها. والمقصود بالمناسبة سياق الاستعمال القرآني، ويدخل في ذلك الجو العام للسورة كذلك، كما يدخل في ذلك ورود اللفظة في مواطن مختلفة، ومن ذلك الفاصلة، ويمكن إجمال أشكال التناسب الذي يراعيه مستدلاً بالسياق بما يأتي:

• مناسبة الفاصلة للآية دلالة السياق: مثال ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾ (البقرة: ٢٦٣)؛ قال: قوله تعالى: [حليم]؛ «الحلم» تأخير العقوبة عن مستحقها؛ قال ابن القيم في النونية: وهو الحليم فلا يعاجل عبده بعقوبته ليتوب من عصيان وجمع الله في هذه الآية بين «الغِنى» و «الحِلم»؛ لأن الآية في سياق الصدقة، فبين عز وجل أن الصدقات لا تنفع الله؛ وإنما تنفع من يتصدق؛ والآية أيضاً في سياق من أتبع الصدقة أذى ومِنّة؛ وهذا حري بأن يعاجَل بالعقوبة، حيث آذى هذا الرجل الذي أعطاه المال لله.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ (البقرة: ٤٨)، قال للعموم؛ والعموم يدل على الجمع، والكثرة؛ ثم إن هنا مناسبة لفظية؛ وهي مراعاة فواصل الآيات؛ ومراعاة الفواصل أمر ورد به القرآن حتى إنه من أجل المراعاة يقدم المفضول على الفاضل، كما في قوله تعالى في سورة طه؛ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ (طه : ٧٠)؛ لأن سورة طه كلها على فاصلة ألف إلا بعض الآيات القليلة؛ فمراعاة الفواصل إذاً من بلاغة القرآن.

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٧٥.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٦٥)، قدم الجار والمجرور ـ وهو متعلق بـ [بصير] ـ لإفادة الحصر، ومراعاة الفواصل؛ والحصر هنا إضافي للتهديد؛ لأن الله بصير بما نعمل، وبغيره.

• سياق الاستعمال القرآني للفظة: فهو ينظر في مناسبة معنى اللفظة للسياق، ومن ذلك: البردَ ذكره الله تعالى في سياق يدل على أنه نوع من الانتقام، فقال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ (النور: ٤٣)؛ وإن كان الله قد يجعله رحمة؛ لكن الغالب أنه انتقام، فالكلمة يتغير معناها بحسب السياق.

مثال آخر على **المتشابه اللفظي**: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (البقرة: ٥٩)، الظلم في الأصل هو النقص؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ (الكهف: ٣٣)، أي لم تنقص؛ ولكنه يختلف بحسب السياق؛ فقوله تعالى: [الذين ظلموا] هنا: أي الذين نقصوا الله حقه، حيث جعلوا له أنداداً؛ وهم أيضاً ظلموا أنفسهم ـ أي نقصوها حقها ـ؛ لأن النفس أمانة عندك يجب أن ترعاها حق رعايتها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ (الشمس: ٩ ـ ١٠)؛ فالنفس أمانة عندك؛ فإذا عصيت ربك فإنك ظالم لنفسك.

ومن أمثلة مناسبة **المشترك اللفظي** استعانته بالمعهود من لفظ القرآن وهو ما يسميه بعض العلماء بعرف القرآن[1] قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، «القرية» مأخوذة من القَرْي؛ وهي الجمع؛ وتطلق على الناس المجتمعين في البلد؛ وتطلق على البلد نفسها ـ حسب السياق ـ فمثلاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ إِنَّ أَهۡلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ (العنكبوت: ٣١)، المراد بـ «القرية» هنا المساكن؛ لأنه تعالى قال: [أهل هذه القرية]؛ وأما في قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ (الحج: ٤٥)، فالمراد بـ «القرية» هنا

(١) انظر: الاتقان، السيوطي.



أهلها؛ والدليل قوله تعالى: [أهلكناها]، وقوله تعالى: [وهي ظالمة]ـ: وهذا لا يوصف به البلد. فتبين أن القرية يراد بها أحياناً البلد التي هي محل مجتمع الناس؛ ويراد بها القوم المجتمعون ـ على حسب السياق؛ وكما قال أولاد يعقوب لأبيهم: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢)،: فالمراد بـ «القرية» هنا أهلها؛ والدليل قوله تعالى: [واسأل القرية]؛ لأن السؤال لا يمكن أن يوجه إلى القرية التي هي البناء؛ وإذا كانت «القرية» تطلق على أهل القرية بنص القرآن فلا حاجة إلى أن نقول: هذا مجاز أصله: واسأل أهل القرية؛ لأنا رأينا في القرآن الكريم أن «القرية» يراد بها السكون، ومن فوائد الآية: بلاغة القرآن، حيث ينوع الأدلة، والبراهين على الأمور العظيمة؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ (البقرة: ٢٥٩)؛ فهذه الآية وما قبلها، وما بعدها كلها في سياق قدرة الله عز وجل على إحياء الموتى»[(١)].

ومن ذلك ما ذكره في معنى أداة الزجر (كلا) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ (المطففين: ٧)، قال: «[كلا] إذا وردت في القرآن لها معانٍ حسب السياق، قد تكون حرف ردع وزجر، وقد تكون بمعنى حقًّا، وقد يكون لها معانٍ أخرى يعينها السياق؛ لأن الكلمات في اللغة العربية ليس لها معنى ذاتي لا تتجاوزه، بل كثير من الكلمات العربية لها معانٍ تختلف بحسب سياق الكلام»[(٢)].

• مناسبة السورة (سياق السورة)، ومثاله: بحثه في موضوع البسملة وهل هي آية من الفاتحة؛ أو لا؟ قال: «في هذا خلاف بين العلماء؛ فمنهم من يقول: إنها آية من الفاتحة، ويقرأ بها جهراً في الصلاة الجهرية، ويرى أنها لا تصح إلا بقراءة البسملة؛ لأنها من الفاتحة؛ ومنهم من يقول: إنها ليست من الفاتحة؛ ولكنها آية مستقلة من كتاب الله؛ وهذا القول هو الحق؛ ودليل هذا: النص، وسياق السورة..

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٣٠.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٢١/ ٥.



أما من جهة السياق من حيث المعنى: فالفاتحة سبع آيات بالاتفاق؛ وإذا أردت أن توزع سبع الآيات على موضوع السورة وجدت أن نصفها هو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، وهي الآية التي قال الله فيها: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»؛ لأن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ واحدة؛ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: الثانية؛ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾: الثالثة؛ وكلها حق لله عزّ وجلّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: الرابعة؛ يعني الوسَط؛ وهي قسمان: قسم منها حق لله؛ وقسم حق للعبد؛ ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ للعبد؛ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ للعبد؛ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ للعبد.. فتكون ثلاث آيات لله عزّ وجل وهي الثلاث الأولى؛ وثلاث آيات للعبد. وهي الثلاث الأخيرة؛ وواحدة بين العبد وربِّه. وهي الرابعة الوسطى.

ثم من جهة السياق من حيث اللفظ، فإذا قلنا: إن البسملة آية من الفاتحة لزم أن تكون الآية السابعة طويلة على قدر آيتين؛ ومن المعلوم أن تقارب الآية في الطول والقصر هو الأصل..فالصواب الذي لا شك فيه أن البسملة ليست من الفاتحة. كما أن البسملة ليست من بقية السور..»(١).

• مراعاة سياق الخطاب، ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٦٩)؛ قال: [إنما] أداة حصر؛ و«الحصر» إثبات الحكم في المذكور، ونفيه عما سواه، كما لو قلت: «إنما القائم زيد»؛ أثبتَّ القيام لزيد، ونفيته عمن سواه؛ يعني ما يأمركم إلا بالسوء والفحشاء... إلخ وقوله تعالى: [يأمركم] أي الشيطان؛ والخطاب للناس جميعاً؛ لأن الآيات كلها سياقها للناس»(٢).

---

(١) تفسير ابن عثيمين ٢/ ٥.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٤/ ١٩٤



المبحث الثالث

أهمية السياق كما نلمسها من التفسير

سيتحدث هذا المبحث عن أهميته السياق ومجالات الاستدلال في التفسير بدلالة السياق، ضمن مطلبين:

المطلب الأول: أهميــة الســياق

تحدث الشيخ ابن عثيمين عن أهمية السياق في كتابه أصول في التفسير عند حديثه عن الاختلاف الوارد في التفسير المأثور، حيث قسمه إلى **ثلاثة أقسام**:

الأول: اختلاف في اللفظ دون المعنى، فهذا لا تأثير له في معنى الآية.

الثاني: اختلاف في اللفظ والمعنى، والآية تحتمل المعنيين لعدم التضاد بينهما، فتحمل الآية عليهما، وتفسر بهما، ويكون الجمع بين هذا الاختلاف أن كل واحد من القولين ذكر على وجه التمثيل، لما تعنيه الآية أو التنويع.

الثالث: اختلاف اللفظ والمعنى، والآية لا تحتمل المعنيين معاً للتضاد بينهما، فتحمل الآية على الأرجح منهما بدلاله السياق أو غيره[(١)].

هذا هو القسم الذي يتصل بموضوع الورقة. ولم يغفل عن ذكر ذلك عند حديثه عن شروط المترجم، قوله: أن يكون المترجم عالماً بمدلولات الألفاظ في اللغتين المترجم منها وإليها، وما تقتضيه حسب السياق.

ومما يؤكد أهمية السياق عنده أنه اشترط العلم به للمترجم، فقال: «أن يكون المترجم عالماً بمدلولات الألفاظ في اللغتين المترجم منها وإليها، وما تقتضيه حسب السياق»[(٢)].

---

(١) أصول في التفسير ١/ ٢٨.

(٢) أصول في التفسير ١/ ٣٠.

وقد عد من فوائد السياق ومتابعته لفت الانتباه؛ فإنه إذا تغير سياق الكلام لفت الانتباه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (البقرة: ١٧٧)، قال: «فيه إشكال من حيث الإعراب؛ لأن الذي قبله مرفوع؛ وهو غير مرفوع؛ يقول بعض العلماء؛ إنه منصوب بفعل محذوف، والتقدير: وأخص الصابرين؛ والبلاغة من هذا أنه إذا تغير أسلوب الكلام كان ذلك أدعى للانتباه؛ فإن الإنسان إذا قرأ الكلام على نسق واحد لم يحصل له انتباه، كما يحصل عند تغير السياق»[1].

وقد أشار إلى أهمية السياق في ثنايا تفسيره وبين ضرورة الالتفات إليه، فما يناسب موطناً ليس بالضرورة أن يناسب موطناً آخر، ومن ذلك عقب تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وترى الجبال تحسبها جامدة**﴾ وكون ما في الآخرة هو من قبيل الحقائق فقط ولا يوجد غيره كما يزعم بعضهم، يقول معقباً: «فإذا قلنا إن زلزلة الساعة هي قيامها، فقد بيَّن الله أن الناس يراهم الرائي فيظنهم سكارى وما هم بسكارى، وعلى كل حال فإن الواجب علينا جميعاً أن نجري الآيات على ظاهرها وأن نعرف السياق لأنه يعين المعنى، فكم من جملة في سياق يكون لها معنى ولو كانت في غير هذا السياق، لكان لها معنى آخر، ولكنها في هذا السياق يكون لها المعنى المناسب لهذا السياق»[2].

المطلب الثاني: مجالات الاستدلال بدلالة السياق

يمكننا إجمال مجالات الاستدلال بدلالة السياق عند الشيخ في تفسيره ضمن **المجالات الآتية:**

١ـ **بيان مرجع الضمير**. فقد استخدم العلامة دلالة السياق في حل مشكلات عود الضمائر، فالضمير فيه غموض ولاشك أن السياق عمدة في بيان عود الضمير،

(١) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٢٢٨.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٦/ ٦٤.

وقد لمست كثرة الاعتماد على السياق لحل مشكلات الضمائر، ويمكن إجمال ذلك في **النقاط الآتية:**

• الأصل في المرجع أن يكون سابقاً على الضمير لفظاً ورتبة مطابقاً له لفظاً ومعنى ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ (هود: ٤٥)[١].

وقد يكون مفهوماً من مادة الفعل السابق مثل: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

وقد يسبق لفظاً لا رتبة مثل ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة: ١٢٤)، وقد يسبق رتبة لا لفظاً مثل: (حمل كتابه الطالب).

وقد يكون مفهوماً من السياق مثل: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١)، فالضمير يعود على الميت المفهوم من قوله: (مما ترك)[٢].

• الأصل أن يؤتى في مكان الضمير بالضمير لأنه أبين للمعنى وأخصر للفظ، ولهذا ناب الضمير بقوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥)، عن عشرين كلمة المذكورة قبله، وربما يؤتى مكان الضمير بالاسم الظاهر وهو ما يسمى (الإظهار في موضع الإضمار)، تظهر بحسب السياق، وله **فوائد كثيرة منها:**

١ـ الحكم على مرجعه بما يقتضيه الاسم الظاهر.

٢ـ بيان علة الحكم.

٣ـ عموم الحكم لكل متصف بما يقتضيه الاسم الظاهر[٣].

---

(١) أصول في التفسير ١/ ٥٤.

(٢) أصول في التفسير ١/ ٥٤.

(٣) أصول في التفسير ١/ ٥٥.



وقد فصل الحديث عن هذه القاعدة في كتابه أصول في التفسير عندما تحدث عن الضمير: فقال: «الضمير لغة: من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه أو من الإضمار وهو الإخفاء لكثرة استتاره. وفي الاصطلاح: ما كني به عن الظاهر اختصاراً، وقيل: ما دل على حضور، أو غيبة لا من مادتها». فالدال على الحضور **نوعان:**

أحدهما: ما وضع للمتكلم مثل: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (غافر: ٤٤).

الثاني: ما وضع للمخاطب مثل: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة ٧).

وهذان لا يحتاجان إلى مرجع اكتفاء بدلالة الحضور عنه. والدال على الغائب، ما وضع للغائب. ولابد له من مرجع يعود عليه.

ومثال آخر يوضح مدى التزام المفسر بالقاعدة التي **أشار إليها:**

قوله تعالى: [فجعلناها] أي صيرناها؛ واختلف المفسرون في مرجع الضمير المفعول به؛ فقيل: يعود على القرية؛ لقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ (الأعراف: ١٦٣)؛ فيكون مرجع الضمير مفهوماً من السياق؛ وقيل: يعود على العقوبة . أي فجعلنا العقوبة؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٦٥ ـ ٦٦)؛ فيكون المعنى: فجعلنا هذه العقوبة نكالاً[(١)].

وتحدث في الآية نفسها عن مرجع ضمير آخر، ،هو «الهاء» من قوله تعالى: «فجعلناها»، قال: قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ اختلف في مرجع الضمير «ها»؛ فقيل: يرجع إلى القرية؛ فيكون: [لما بين يديها]: ما قرب منها من القرى من أمامها؛ و [ما خلفها]: ما كان من القرى من خلفها؛ لأن أهل القرى

(١) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١٦٤.



علموا بما نزل بها من العقوبة، فكان ذلك نكالاً لهم؛ وقيل: إن المراد بـ «ما بين يديها»: ما يأتي بعدها: «وما خلفها»: ما سبقها؛ ولكن في هذا إشكالاً؛ لأن من سبقها قد مضى، فلا يكون منتفعاً، ولا ناكلاً إلَّا أن يراد بـ «ما بين يديها» من عاصرها، و «ما خلفها»: من يأتي بعدهم، ويكون «الخَلْف» هنا بمعنى الأمام، كما جاء «الوراء» بمعنى الأمام في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: ٧٩)[١].

ومثال آخر يوضح فيه مرجع الضمير استدلالاً بالسياق:

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ (الواقعة: ٨٣)، أي: الروح، والذي يعين المرجع هنا السياق كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ (ص: ٣٢)، أي: الشمس، ولم يسبق لها ذكر، ولكن السياق يدل على ذلك، فمرجع الضمير تارة يكون مذكوراً، وتارة يكون معلوماً: إما بالسياق وإما بشيء آخر»[٢].

ومن ذلك «عود الضمير: ومعنى عود الضمير إليها ـ كما يبينه ـ: «أن يعود على لفظها فيكون مفرداً أو يعود على معناها فيكون مجموعاً أو مثنى حسب السياق، فإذا قلت: «يعجبني من قام» فهنا عاد على اللفظ، وإذا قلت: «يعجبني من قاما» فهنا يعود على المعنى، وكذلك لو قلت: «يعجبني من قاموا» وقد يراعى اللفظ مرة والمعنى مرة أخرى وتعود الضمائر لمراعاة الأمرين في سياق واحد، قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ (الطلاق: ١١)، فهنا روعي اللفظ، وفي قوله: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ (الطلاق: ١١)، روعي اللفظ أيضاً، وقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ روعي فيها المعنى، وفي قوله: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ روعي اللفظ، كل هذا جاء في سياق واحد»[٣].

---

(١) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١٦٤.

(٢) تفسير ابن عثيمين ١٤/ ١٨.

(٣) تفسير ابن عثيمين ٦/ ٨٣.



ومثال ذلك: عند قوله تعالى: [أعلم] بفتح الهمزة على أنه فعل مضارع؛ فالجملة خبرية؛ والقراءة الثانية «اعْلَمْ» بهمزة الوصل على أنه فعل أمر؛ وعلى هاتين القراءتين يختلف عود الضمير في [قال]؛ فعلى القراءة الأولى مرجعه [الذي مر على قرية]؛ وعلى الثانية يرجع إلى الله(١).

٢ـ بيان المحذوف

فقد يعين السياق على بيان المحذوف، وأمثلة هذا النوع أكثر الأنواع وروداً في تفسيره، فمعروف أن الحذف من أبواب علم المعاني، وهو من بلاغة القرآن الكريم، وسأورد أمثلة على كل لون منها بحسب ورودها في تفسيره رحمة الله عليه:

ـ تقدير المحذوف بعد همزة الاستفهام الداخلة على النفي، حيث أشار علماء العربية إلى أن بعد الهمز محذوف مقدر، من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٦٦)، أي موضع اتعاظ للذين يتقون الله(٢).

ـ ويلحق به المحذوف المقدر بعد همزة الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ٤٤)؛ فالفاء واقعة بعد همزة الاستفهام؛ وهذا يكثر في القرآن، كما في قوله تعالى: [أفلا تعقلون]؛ [أفلا تذكرون]؛ [أفلم يسيروا]؛ [أو لم يسيروا]؛ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ (يونس: ٥١)، وأشباه ذلك؛ يعني أنه يأتي حرف العطف بعد همزة الاستفهام؛ وهمزة الاستفهام لها الصدارة في جملتها؛ ولا صدارة مع وجود العاطف؛ لأن الفاء عاطفة؛ فقال بعض النحويين: إن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة عُطفت عليها الجملة التي بعد حرف العطف، وهذه الجملة تقدر بما يناسب المقام؛ وقال آخرون: بل إن الهمزة مقدمة؛ وإن حرف العطف هو الذي تأخر . يعني زُحلق حرف العطف عن مكانه، وجعلت الهمزة مكانه؛

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٢٦.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١٦٤.



وعلى هذا فيكون التقدير: فألا تعقلون؛ أما على الأول فيكون التقدير: أجهلتم فلا تعقلون؛ أو: أسفهتم فلا تعقلون... المهم يقدر شيء مناسب حسب السياق؛ فالقول الأول أدق؛ والثاني أسهل؛ لأن الثاني لا يحتاج عناءً وتكلفاً فيما تقدره بين الهمزة والعاطف..»[(١)].

ـ ومن ذلك ما قاله عند تفسير: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾ (الغاشية: ١٩٨)، فإذا قال قائل: أي شيء يدلنا على أن الاستفهام للتشويق، أو للتهديد، أو للاستخبار أو ما أشبه ذلك؟ نقول: الذي يدلنا على هذا السياق وقرائن الأحوال، والعاقل يفهم هذا وهذا.

ـ ومثاله الحذف في ضمير الشأن:

كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ (البقرة:١٩٨)، قال: [إن] مخففة من الثقيلة؛ فهي للتوكيد بدليل وجود اللام الفارقة؛ والتقدير: وإنكم كنتم من قبله لمن الضالين؛ واسم [إن] ضمير الشأن محذوف؛ وهو مناسب للسياق؛ وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن دائماً بضمير مفرد مذكر غائب فيكون التقدير: وإنه أي الشأن والصواب القول الأول أنه يقدر بما يقتضيه السياق ـ يعني: وإنكم كنتم من قبله لمن الضالين[(٢)].

ـ بعد حروف العطف:

مثاله قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (البقرة: ٢١٣)، قال: «الفاء هنا عاطفة؛ والمعطوف عليه محذوف معلوم من السياق اللاحق، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ (يونس: ١٩)؛ وعلى كل حال لا بد أن يكون المعنى أنهم اختلفوا؛ فبُعث الرسل؛ ونظير هذا من المحذوف

(١) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١١٨٥

(٢) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٣٤٠.



الذي يعينه السياق قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، فالمريض والمسافر ليس عليهما العدة لو صاما؛ إذاً لا بد أن نقدر: فأفطر فعليه عدة؛ و «بعث» بمعنى أرسل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ الحديد: ٢٥؛ والمراد بـ[النبيين] هنا الرسل؛ لقوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1].

ـ **ومن الحذف في الاستفهام**: ما في قوله تعالى: [أو لم تؤمن]، قال: «فيها إعرابان مشهوران؛ أحدهما: أن الهمزة دخلت على مقدر عُطف عليها قوله تعالى: [أو لم تؤمن]؛ وهذا المقدر يكون بحسب السياق؛ وعلى هذا فالهمزة في محلها؛ الثاني: أن الواو حرف عطف على ما سبق؛ والهمزة للاستفهام؛ وأصل محلها بعد الواو؛ والتقدير: «وألم تؤمن»؛ والثاني أسهل، وأسلم؛ لأن الإنسان ربما يقدر فعلاً ليس هو المراد؛ وأسهل؛ لئلا يُتعب الإنسان نفسه في طلب فعل يكون مناسباً»[2].

ـ وفي مبحث التشبيه حذف، وهو من أساليب البيان:

مثال ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله..»، فقد شبه هذا الذي ينفق ماله ابتغاء مرضات الله، وتثبيتاً من نفسه بهذه الجنة.

وهل المشبه نفس الرجل أو النفقة؟ الجواب: المشبه هو النفقة؛ ولهذا قال بعضهم: إن التقدير: «مَثَل إنفاق الذين ينفقون أموالهم كمثل جنة»؛ ويحتمل أن التقدير: «كمثل صاحب جنة»؛ فيكون المشبه «المنفِق» لا «الإنفاق»؛ وقال بعضهم: لا حاجة إلى التقدير للعلم به من السياق، وأن هذا من بلاغة القرآن، حيث طوى ذكر الشيء لدلالة السياق عليه»[3].

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٠.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٣٥.

(٣) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٥٩.

وأكثر ما يستدل بدلالة السياق على الحذف، ويعده من بلاغة القرآن، فيرى أن التقدير يكون بحسب السياق، وأحياناً لا يحتاج إلى تقدير لعلمه ووضوحه، ومثال ذلك:

ما في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ (البقرة: ٢٦٥)، فبعضهم يقدر: « مَثَل إنفاق الذين ينفقون أموالهم كمثل جنة، قال بعضهم: لا حاجة إلى التقدير للعلم به من السياق، وأن هذا من بلاغة القرآن، حيث طوى ذكر الشيء لدلالة السياق عليه»[(١)].

ـ ومن الأمثلة على الحذف الذي يدل عليه السياق، حذف فعل يوم، فما هو متعلق قوله: [يوم نقول لجهنم]؟ نقول: هو محذوف، والتقدير: (اذكر يوم نقول لجهنم) وليعلم أنه يوجد في اللغة العربية كلمات تحذف بل ربما جمل تحذف، وذلك فيما إذا دل عليها السياق، فهنا الكلمة التي تتعلق بها كلمة يوم محذوفة، والتقدير: اذكر.

ـ ومن الأمثلة على الحذف حذف جواب القسم حيث يقدر بما يقتضيه السياق:

«بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب « هنا لا يتراءى للإنسان التالي جواب القسم، فاختلف العلماء ـ رحمهم الله ـ في مثل ذلك: هل له جواب، أو جوابه يعرف من السياق، أو يعرف من المقسم به؟ وأظهر ما يكون أن نقول: إن مثل هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب القسم، لأنه معروف من عظمة المقسم عليه، فكأنه أقسم بالقرآن على صحة القرآن، فالقرآن المجيد لكونه مجيداً كان دليلاً على الحق، وأنه منزل من عند الله ـ عز وجل ـ وحينئذ لا يحتاج القسم إلى جواب؛ لأن الجواب في ضمن القسم»[(٢)].

---

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٥٩.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٨/ ٢.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، الواو حرف عطف؛ والمعطوف عليه محذوف دل عليه السياق؛ والتقدير؛ لتعلم قدرة الله، ولنجعلك آية للناس[١].

٦ـ **تحديد معنى المشترك اللفظي**، فهو مهم في تحديد معنى المشترك اللفظي وهو ما احتمل لفظه معنيين فأكثر، واكتفي بما أوردته من توضيح لهذا عند الحديث عن قواعد الترجيح.

٧ـ **بيان حكم فقهي** وقد يكون السياق معيناً على بيان حكم فقهي، كما في المثال التالي:

«ومن فوائد الآية: تحريم جميع الميتات؛ لقوله تعالى: [والميتة]؛ و «أل» هذه للعموم إلا أنه يستثنى من ذلك السمك، والجراد يعني ميتة البحر، والجراد؛ للأحاديث الواردة في ذلك؛ والمحرم هنا هو الأكل؛ لقول النبي ﷺ في الميتة: «إنما حرم أكلها»؛ ويؤيده أن الله سبحانه وتعالى قال هنا: ﴿**كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ**﴾ (البقرة: ١٧٢)، ثم قال تعالى: (إنما حرم عليكم الميتة)؛ لأن السياق في الأكل؛ ويدخل في تحريم أكل الميتة جميع أجزائها»[٢].

٨ـ **إظهار الإعجاز البياني**، فالسياق مهم في القرآن؛ حيث امتاز بالجزالة في الألفاظ، والتناسق والترتيب بين الآيات، وأمثلة ذلك كثيرة في كتب المفسرين، وكتب توجيه المتشابه، فإن كل من راعى السياق في تفسيره أو توجيهه فهو ـ بلا شك ـ يعتبر موضحاً ومبيناً لوجه من بلاغة القرآن وبديعه وبيانه، فكثيراً ما يستعين بمقتضى السياق للتدليل على وجود النكات البلاغية، فمثلا يحدثنا أن مقتضى السياق أن يكون التعبير عنه كذا، لكن عدل عنه السياق لغرض بياني، وأكثر ما

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢٢٦.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٤/ ٢٠٨.



نجده في مبحث الالتفات والإظهار في موضع الإضمار، ومثال الأول:

الالتفات: قال عن الالتفات: «التنبيه أعني تنبيه المخاطب؛ لأنه إذا جاء الكلام على خلاف السياق انتبه المخاطب..»[(١)].

مثاله: قوله تعالى ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٨٥)؛ قال "هنا التفات من الغيبة إلى التكلم؛ ومقتضى السياق لو كان على نهج واحد لقال: «لا يفرقون بين أحد من رسله»؛ ولكنه تعالى قال: [لا نفرق]؛ وفائدة الالتفات هي التنبيه؛ لأن الكلام إذا كان على نسق واحد فإن الإنسان ينسجم معه، وربما يغيب فكره؛ وأما إذا جاء الالتفات فكأنه يقرع الذهن يقول: انتبه![(٢)].

فالالتفات هنا من الغيبة إلى التكلم له فائدة زائدة على التنبيه ـ وهي أن يقول هؤلاء المؤمنون: [لا نفرق] بقلوبنا، وألسنتنا [بين أحد من رسله]؛ فالكل عندنا حق.

ـ الإظهار في موضع الإضمار قوله تعالى: (فبدَّل الذين ظلموا) إظهار في موضع الإضمار؛ ومقتضى السياق أن يكون بلفظ: فبدلوا قولاً.. إلخ، وللإظهار في موضع الإضمار فوائد من أهمها: منها مراعاة الفواصل كما هنا؛ ومنها الحكم على موضع الضمير بما يقتضيه هذا الوصف؛ ومنها الإشعار بالتعليل؛ ومنها إرادة التعميم..»[(٣)].

ـ مثاله: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (البقرة: ٨٩)، ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ (البقرة: ٥٩)، أي من المشركين الذين هم الأوس، والخزرج؛ لأنهم كانوا على الكفر، ولم يكونوا من أهل الكتاب . كما هو معروف؛ فكانوا

---

(١) تفسير ابن عثيمين٣/ ١٤٣.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٣٥٠.

(٣) تفسير ابن عثيمين ٣/ ٢١٣.



يقولون: إنه سيبعث نبي، وسنتبعه، وسننتصر عليكم؛ لكن لما جاءهم الشيء الذي يعرفونه كما يعرفون أبناءهم كفروا به؛ [فلعنة الله]: اللعنة: هي الطرد، والإبعاد عن رحمة الله ؛ [على الكافرين] أي حاقة عليهم؛ وهو مظهر في موضع الإضمار؛ إذ كان مقتضى السياق: «فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله عليهم»[(١)].

ـ قوله تعالى: [وسنزيد] أي «سنعطي زيادة على مغفرة الذنوب [المحسنين] أي الذين يقومون بالإحسان، و «الإحسان» نوعان: الأول: إحسان في عبادة الله؛ وقد فسره رسول الله ﷺ بقوله: «أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك».. والنوع الثاني: إحسان في معاملة الخلق وهو بذل المعروف، وكفُّ الأذى..، قوله تعالى: [فبدل الذين ظلموا] أي فاختار الذين ظلموا منهم على وجه التبديل، والمخالفة [قولاً غير الذي قيل لهم]: وذلك أنهم قالوا: «حنطة في شعيرة» بدلاً عن قولهم: «حطة»[(٢)].

ـ وفي قوله تعالى: [فبدَّل الذين ظلموا] إظهار في موضع الإضمار؛ ومقتضى السياق أن يكون بلفظ: فبدلوا قولاً.. إلخ، وللإظهار في موضع الإضمار فوائد من **أهمها:**

أولاً: تحقيق اتصاف محل المضمر بهذا الوصف؛ معنى ذلك: الحكم على هؤلاء بالظلم.

ثانياً: أن هذا مقياس لغيرهم أيضاً؛ فكل من بدل القول الذي قيل له فهو ظالم؛ فيؤخذ منه تعميم الحكم بعموم علة الوصف..[(٣)].

ومن **الأمثلة** على المجاز: ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: (واضرب لهم مثلاً رجلين جعلنا لأحدهما جنتين..)، قال: انَّ هذا المثل الذي ضربه الله في هذه الآيات هل هو مثل حقيقي أو تقديري؟ يعني هل هذا الشيء واقع أو أنه شيء مُقدَّر؟

(١) تفسير ابن عثيمين ٣/ ٢١٣.

(٢) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١٤٢.

(٣) تفسير ابن عثيمين ٣/ ١٤٣.

الجواب: من العلماء من قال إنه مثل تقديري كقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾ (النحل: ٧٦)، وكقوله: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ (الزمر: ٢٩)، وما شابه ذلك، فيكون هذا مثلاً تقديرياً وليس واقعياً. ولكن السياق وما فيه من المحاورة والأخذ والرد يدل على أنه مثل حقيقي واقع، فهما رجلان أحدهما أنعم الله عليه والثاني لم يكن مثله.

٩ـ استبعاد ما يلصقه بعض المفسرين من الحقائق العلمية بالنصوص:

وبمقتضى السياق يرد ما يلصقه بعض المفسرين من معان في الآية، أو ما يستدل به بعضهم على بعض الحقائق العلمية وكون الآيات يمكن أ ن يستدل منها لما توصل إليه العلم، ومن ذلك الاستدلال على دوران الأرض بقوله تعالى: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً) (الكهف:٤٧).

(١) يقول في تفسير: ﴿ وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ ﴾ (الكهف: ٤٧)، وقد بين الله في آية أخرى أنه يسيرها فتكون سراباً (وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً) (النبأ:٢٠)، وتكون كالعهن المنفوش: (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) (القارعة:٥)، وذلك بأن الله تعالى يدُك الأرض وتصبح الجبال كثيباً مهيلاً: ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلۡجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ (المزمل: ١٤)، ثم تتطاير في الجو، هذا معنى نُسَيِّرُ. ومن الآيات الدالة على هذا المعنى قول الله تبارك وتعالى في سورة النمل: ﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ (النمل: ٨٨). بعض الناس قال إنَّ هذه الآية تعني دوران الأرض، فإنك ترى الجبال فتظنها ثابتة ولكنها تسير، وهذا غلط وقول على الله تعالى بلا علم لأن سياق الآية يأبى ذلك كما قال الله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧)[١].

(١) تفسير ابن عثيمين ٦/ ٦٣.

ومما يلحق بذلك استدلاله بمقتضى السياق للرد على من زعم أن آية الرحمن (فانفذوا) فيها إشارة إلى الطيران.

قال عند تفسيره لقوله تعالى: [فلا تنتصران] أي: «فلا ينصر بعضكم بعضاً»، وهذه الآية في مقام التحدي، وقد أخطأ غاية الخطأ من زعم أنها تشير إلى ما توصل إليه العلماء من الطيران، حتى يخرجوا من أقطار الأرض ومن جاذبيتها، وإلى أن يصلوا كما يزعمون إلى القمر أو إلى ما فوق القمر، فالآية ظاهرة في التحدي، والتحدي هو توجيه الخطاب إلى من لا يستطيع، ثم نقول: إن هؤلاء هل استطاعوا أن ينفذوا من أقطار السماوات، لو فرضنا أنهم نفذوا من أقطار الأرض ما نفذوا من أقطار السماوات، فالآية واضحة أنها في مقام التحدي، وأنها لا تشير إلى ما زعم هؤلاء أنها تشير إليه، ونحن نقول الشيء الواقع لا نكذبه، ولكن لا يلزم من تصديقه أن يكون القرآن دل عليه أو السنة، الواقع واقع، فهم خرجوا من أقطار الأرض، وهذا واقع لا يحتاج إلى دليل، وهذه الآية في سياقها إذا تأملتها وجدت أن هذا التحدي يوم القيامة»(1).

١٠ ـ الاستعانة بالسياق لحل مشكلات المعاني:

من ذلك الإشكال العقدي في المعنى، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٥)، قال: «يعني أن الله تعالى أقرب إلى الحلقوم من أهله، ولكن المراد أقرب بملائكتنا، ولهذا قال: [ولكن لا تبصرون] والله تعالى يضيف الشيء إلى نفسه إذا قامت به ملائكته، لأن الملائكة رسله عليهم السلام، وليس هذا من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولكنه من باب تفسير الشيء بما يقتضيه السياق، لأنه ربما يقول قائل: إن ظاهر الآية [ونحن أقرب إليه منكم] أن الأقرب هو الله ـ عز وجل ـ فلماذا تحرفونه؟ فنقول: نحن لا نحرفها، بل فسرناها بما يقتضيه ظاهرها، لأن الله قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ (الواقعة:

(١) تفسير ابن عثيمين ١٣/ ١٢.

٨٥)، وهذا يدل على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة لاستحالة ذلك في حق الله تعالى، وأيضاً فإن القرب مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾، فإن قيل: كيف يضيف الله الشيء إلى نفسه والمراد الملائكة؟ قلنا: لا غرابة في ذلك، فإن الله يضيف الشيء إلى نفسه وهو من فعل الملائكة لأنهم رسله، ففعلهم فعله، ألم تر إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾ (القيامة: ١٦-١٨)، والمراد قراءة جبريل عليه السلام لا قراءة الله، لكنه أضاف فعل جبريل إليه لأنه بأمره، وهو الذي أرسله به، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ (الأنعام: ٦١)، إذن[١]؛ «فانظر كيف أجاب عن الإشكال».

كما يستدل بمقتضى السياق على بعض المسائل المهمة، كما في جانب القصة القرآنية والمثل، فيرجح كون المثل المسوق في الآية ما إذا كان على وجه الحقيقة أم هو تقديري، ومثاله ما تقدم ذكره[٢].

المطلب الثالث: ما خالف مقتضى السياق ورجحه

ما تقدم كان حديثاً عن بعض قواعد الترجيح لدى المفسر، وهي في عمومها لا تخرج عن القواعد العامة التي اتبعها المفسرون في ترجيح المعاني، لكن قد يبدو بعض التعارض بين أدلة الترجيح لدى المفسرين، فما هو المقدم لديهم حال التعارض، وتوضيح ذلك أن بعض هذه القواعد تفيد معنى، وإذا راعينا إحدى قواعد الترجيح تغير المعنى، فهل دلالة السياق أقوى دلالات الترجيح لدى مفسرنا؟

أم إنه يعدل عن المعنى الذي يفهم بدلالة السياق إذا وجد قرينة أخرى تصرفه

(١) تفسير ابن عثيمين ١٤/ ١٩.
(٢) تفسير ابن عثيمين ٦/ ٦٠.



عما يدل عليه ظاهر السياق؟

أقول ما لمسته من خلال قراءتي لتفسير الشيخ أنه كان يعدل أحياناً عن المعنى مع أن السياق يرجحه لوجود قرينة ما، فنجده ينصرف عنه لقرينة يبينها، ولعل المثالين القادمين يوضحان المسألة:

المثال الأول: ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ (الكهف: ٩٩)، «حيث قال: قوله تعالى: [وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ] المفسرون الذين رأيت كلامهم يقولون: [يَوْمَئِذٍ] يعني إذا خرجوا صار «يموج بعضهم في بعض»، ثم اختلفوا في معنى «يموج بعضهم في بعض» هل معناه أنهم يموجون مع الناس؟ أو يموج بعضهم في بعض يتدافعون عند الخروج من السد؟ وإذا كان أحد من العلماء يقول: [وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ] يعني بعد السد، صاروا هم بأنفسهم يموج بعضهم في بعض، فإن كان أَحَدٌ يقول بهذا، فهو أقرب إلى سياق الآية، لكن الذي رأيته أنهم يموج بعضهم في بعض يعني إذا خرجوا، [وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ] أي: يومئذٍ يريد الله خروجهم»[(١)]. فانظر كيف اختار معنى غير الذي ذكر أنه الأقرب لسياق الآية، وتوضيح ذلك أنه يريد بيان وقت موج الناس بعضهم في بعض هل هو يوم القيامة؟ وعليه يكون المعنى أن الناس جميعاً يموج بعضهم في بعض، فيكون الضمير في قوله بعضهم عائد إلى الناس جميعاً، أم هو موج بعد السد، ويكون المعنى يتدافع بعضهم على بعض، وعليه فيكون الضمير عائد إلى يأجوج ومأجوج واختار ابن عثيمين أن يكون ذلك يوم القيامة للناس جميعاً، لا بعد صدور قوم يأجوج ومأجوج من السد.

وقد حاولت البحث عن سبب ترجيحه للمعنى فلم أجد، لكن وجدت في كلام المفسرين من رجح هذا المعنى وبين سبب ترجيحه، وهو ابن جزي في التسهيل،

---

(١) تفسير ابن عثيمين ٥/ ٢١٣.



حيث قال: «والأول أرجح لقوله بعد ذلك ونفخ في الصور فيتصل الكلام»[1]، ومع مراجعة عبارة الشيخ أكثر من مرة إلا أنني لم أفهم من عبارته سبب الترجيح، ولو دققنا النظر في المسألة نجد أن المعنى الثاني، وهو الذي اختاره ابن جزي كان ترجيحه ـ أيضاً ـ بدلالة السياق بعده، وربما يكون من الصعب الجزم بأنه كان يقصد تقديم لحاق الآية إن اختلف عن سياقها.

المثال الثاني: على ما أورده وخالف فيه دلالة السياق ورجحه:

عند تفسيره للآية ٢٨١ البقرة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٨١)، قال: في محل قوله تعالى: (وهم لا يظلمون) جملة استئنافية؛ ويحتمل أن تكون جملة حالية; لكن الأول أظهر؛ والمعنى: لا ينقصون شيئا من ثواب الحسنات، ولا يزاد عليهم شيء من عقوبة السيئات.

لكن في هذا المثال نجد أن ما اختاره مرجوح بدلالة اللغة، فالإعراب مبين للمعاني; لأنه يفرق بين المعاني، وأصح الوجوه الإعرابية جملة ما كان موافقاً لمعنى الآية، وسياق الآية يدل على أن الجملة حالية، خلافاً لما رجحه ابن عثيمين؛ لأن سياق الآية يتحدث عن توفية الجزاء، الحساب لكل نفس بما عملت وهم أي: حال كونهم لا يظلمون، والله أعلم، وهو ما أشار إليه بعض من كتب عن الشيخ رحمة الله عليه[2].

وبهذا نجد أن المنهجية العامة لدى الشيخ ابن عثيمين هي اعتبار دلالة السياق مرجحة لغيرها من الدلالات إلا إذا اختلف المعنى فيحمله على ما يراه أنسب للمعنى.

هذا ما يسر الله لي جمعه في عنوان الورقة، وأسأل الله تعالى أن يسهم هذا العمل في الكشف عن مدى الجهود التي بذلها الشيخ ~ في تفسير كتاب الله تعالى.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل..

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) ترجيحات ابن عثيمين حتى الآية ١٠٨ من سورة آل عمران، حسن بن ثابت الحازمي، ص٣٢٩.

نتائج البحث وتوصياته

بعد هذه الدراسة أود أن أسجل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث يمكن إجمالها في الآتي:

١ـ تبين من خلال الدراسة أن للعلامة الشيخ ابن عثيمين جهوداً متميزة في تفسير القرآن الكريم، وأن هذه الجهود تحتاج إلى دراسات تكشف عن قيمتها العلمية المتنوعة.

٢ـ كشفت الدراسة عن مدى اهتمام الشيخ بالترجيح بين المعاني التي يذكرها في ثنايا تفسيره، فهو لا يكتفي بإيراد الأقوال وإنما هو حريص على اختيار أنسبها وألصقها بالمعاني.

٣ـ ليس هنالك منهجية واحدة للشيخ في ترجيح المعاني التي يذكرها، لكنها مع ذلك منضبطة بقواعد ذكر بعضها في المقدمة، وأشارت الدراسة إلى بعضها الآخر.

٤ـ أوضحت الدراسة مدى عناية المفسر بالسياق القرآني، وأوضحت أن اهتمامه بالسياق كان له أبرز الدور في اختياراته للمعاني في التفسير.

٥ـ بينت الدراسة وجود ضوابط أخرى تتحكم في اختياراته، وإذا وجدت بعض المعاني التي هي جديرة بالأخذ، فهو مهتم بها حتى وإن كانت مخالفة لظاهر السياق الذي وردت فيه.

٦ـ أوضحت الدراسة أن معنى السياق القرآني عند الشيخ لا ينحصر في مستوى الآيات، بل ينظر تارة إلى المفردة، وإلى هيئة الكلمة تارة، وإلى نظم الجملة تارة أخرى، ويعنى بسياق الآية، وسياق النص، وسياق السورة، وسياق القرآن كله.

التوصيـــــات

ـ توصي الدراسة الباحثين بتتبع تراث الشيخ لاستخراج مزيد من الأمثلة التي تبين عناية المفسر بالسياق القرآني.

ـ كما توصي الدراسة الباحثين للاهتمام بثروة الشيخ التفسيرية والتي تكمن في الفوائد التي يوردها عقب بيان المعاني.

